



الدورة الخامسة والخمسون  
البند ٥٧ من جدول الأعمال  
تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

## رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أثار علنا عدد قليل جدا من الوفود في قمة الألفية للأمم المتحدة التي اختتمت للتو، وخلال المناقشة العامة في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، أثاروا مسألة "مشاركة تايوان في الأمم المتحدة". وفي هذا الصدد، وبناءً على تعليمات من حكومتي، أعلن بموجب هذا رسماً موقفاً كالتالي:

١ - اعترف المجتمع الدولي على نطاق واسع بالفعل بمبدأ الصين الواحدة. وتقيم الغالبية الكبرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة علاقات دبلوماسية مع الصين واعترفت جميعها بأن هناك صينا واحدة في العالم، وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل عموم الصين وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين. وفي عام ١٩٧١، وفي الدورة السادسة والعشرين، اعتمدت الجمعية العامة، بأغلبية ساحقة، القرار التاريخي ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، حسمت فيه نهائياً مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة سياسياً وقانونياً وإجرائياً. وتمثل حكومة جمهورية الصين الشعبية بحق جميع الصينيين، بمن فيهم مواطنو تايوان، وذلك في الأمم المتحدة وفي جميع هيئاتها الفرعية. لذلك، وببساطة فليس هناك مثل هذه المسألة التي يطلق عليها "تمثيل تايوان في الأمم المتحدة".

٢ - إن الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية تتكون من دول ذات سيادة. وتايوان، بوصفها جزءاً من الصين، ليست مؤهلة للمشاركة، بأي اسم كان وبأي ذريعة كانت، في عمل أو أنشطة منظومة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة. بيد أنه أثار علنا عدد قليل

جدا من البلدان، حرضتها سلطات تايوان، مسألة ما يسمى "مشاركة" تايوان في الأمم المتحدة في جدول أعمال الجمعية العامة، محاولة بذلك أن توجد في الأمم المتحدة "دولتين صينيتين" أو "واحدة الصين، والأخرى تايوان". ومثل هذا العمل يشكل انتهاكا صارخا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فضلا عن أحكام قرار الجمعية ٢٧٥٨ (د - ٢٦). وهو تدخل سافر في الشؤون الداخلية للصين. وتدين حكومة الصين بقوة هذا العمل وتعرب عن سخطها الشديد على ذلك.

٣ - وخلال جميع دورات الجمعية العامة المتتالية منذ عام ١٩٩٣، رفض المكتب بوضوح أن يدرج في جدول أعمال الجمعية العامة مسألة ما يسمى "مشاركة" تايوان في الأمم المتحدة. ويبرهن ذلك تماما على تصميم غالبية الدول الأعضاء على صيانة الميثاق وقواعد القانون الدولي فضلا عن إرادتها القوية للتقيد بأحكام القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦). وإننا نقدر موقف الغالبية الكبرى من الدول الأعضاء التي التزمت بمبدأ الصين الواحدة وعارضت مشاركة تايوان في المنظمات الدولية المكونة من دول ذات سيادة فقط. وإننا نتقدم بخالص الشكر إلى جميع البلدان التي أيدت العدالة في مسألة تايوان وتوحيد الصين. وفي الوقت نفسه، إننا على ثقة من أن أي عمل انفصالي ضد مجرى التاريخ يهدف إلى إنشاء "دولتين صينيتين" أو "واحدة الصين والأخرى تايوان" وأي محاولة لدعم مثل هذا العمل مآلها الفشل.

٤ - ومسألة تايوان هي مسألة صينية داخلية بحتة لا تتحمل تدخلا أجنبيا. وتسوية هذه المسألة وتحقيق وحدة الوطن الأم مهمة تاريخية نبيلة في نظر الشعب الصيني بأسره. بما في ذلك المواطنين الصينيون في تايوان. والسياسة الأساسية التي اقترحتها حكومة الصين والمتمثلة في "التوحيد السلمي، وبلد واحد، ونظامان" لم تراع فقط المصلحة الأساسية أي التنمية الوطنية والمصلحة الطويلة الأجل لكامل شعب الصين، بل وراعت كذلك تماما المصالح الفورية للمواطنين في تايوان وحاجة تايوان إلى التنمية وساعدت على حمايتها. ولقيت هذه السياسة تأييدا قويا لدى جميع الصينيين، بما فيهم المواطنون في تايوان، كما حظيت بقبول كبير لدى المجتمع الدولي. وفي عودة هونج كونج وماكاو إلى الصين دون عراقيل مثالان ساطعان على النجاح الكبير الذي حققته سياسة "بلد واحد، نظامان". ومن حقنا تماما أن نعتقد أن بإمكان حكومة الصين وشعبها أن يواصلوا التعويل على حكومات وشعوب العدد الكبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتفهمها وتأييدها، وذلك في خدمة القضية العادلة قضية المحافظة على سيادة الدولة والسلامة الإقليمية للصين.

٥ - ويشرفني أن أطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ٥٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) وانغ ينغفان  
السفير فوق العادة والمفوض  
والممثل الدائم لجمهورية الصين  
الشعبية لدى الأمم المتحدة

---